

الموضوع الثاني

الجزء الأول: (06 نقاط)

السؤال الأول:

من المعروف أنَّ النقود لم تكن الوسيلة الأولى التي لجأ إليها الأفراد لاستعمالها في معاملاتهم التجارية كوسيلة للدفع وإنما سبقتها وسائل كلاسيكية في بداية النشاط التجاري للبشرية.

1- عرّف المقايضة

2- أذكر مع الشرح أشكال النقود.

السؤال الثاني:

اشرح الحالات التي تكون عليها:

1- مرونة الطلب السعرية

2- مرونة الطلب التقاطعية.

الجزء الثاني: (06 نقاط)

السند:

إنَّ إفراط الدولة في إصدار النقود يؤدي الى اختلال التوازن بين قيمة النقود المتداولة في السوق والكمية المعروضة من السلع والخدمات، وهذا يعتبر سبباً رئيسياً في تفاقم ظاهرة الارتفاع المستمر والمتزايد لأسعار السلع والخدمات.

المطلوب: انطلاقاً من السند ووفقاً لما درست أجب عن ما يلي:

1- ما هي الظاهرة الاقتصادية التي تشير إليها العبارة التي تحتها خط؟ استخرج سببها الرئيسي.

2- من هي الجهة المخوّل لها إصدار النقود الواردة في السند؟ عرّفها.

3- ما نوع السوق المشار إليه؟

4- تضمن السند أحد العناصر المحدّدة للسعر في السوق: استخرج هذا العنصر ثم أذكر العوامل

المؤثرة فيه.

الجزء الثالث: (08 نقاط)

الوضعية:

تستند الدول في سياساتها التجارية الخارجية الى مبدأين رئيسيين تحقق من خلالهما عدة أهداف أمامك دولتين تتبعان سياستين تجاريتين مختلفتين:

- **الدولة الأولى:** قرّرت حكومتها الغاء كافة القيود على عمليات استيراد السلع نتيجة للاحتكار الذي تمارسه بعض المؤسسات المحلية الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار السلع المحلية بعد التنافس الذي شهدته مع السلع المستوردة.

- **الدولة الثانية:** نتيجة للعجز المستمر في ميزان مدفوعاتها وضعت الحكومة قائمة لحضر استيراد أصناف معينة من السلع الى جانب رفع الرسوم الجمركية على سلع أخرى لم تشملها القائمة، ويأتي هذا في اطار العمل على تخفيض حجم الواردات. بعد الإجراء الذي قامت به الحكومة تضررت العديد من المؤسسات المحلية التي تعتمد في انتاجها على المواد الأولية المستوردة الأمر الذي جعل فئة من هذه المؤسسات تقوم بتوقيف نشاطها وتُسرح عمالها وفئة أخرى غيرت نشاطها مما أدّى الى عدم التوافق بين فرص العمل المتوفرة لديها وبين مؤهلات العديد من عمالها السابقين لذلك اضطرت الى تسريحهم عن العمل.

المطلوب: انطلاقا من الوضعية ووفقا لما درست أجب عن ما يلي:

- 1) ما هو مبدأ السياسة التجارية الخارجية المتبعة من طرف كل دولة؟ برّر اجابتك.
- 2) استخرج هدف كل دولة من اتباعها للمبدأ الذي اختارته.
- 3) ما هي المشكلة الاقتصادية التي أشارت اليها العبارتان المسطرتان؟ عرّفها ثم استنتج نوعيها استنادا الى كل فئة من المؤسسات.
- 4) إذا علمت أن الدولة الثانية قامت باستخدام احتياطاتها الرسمية لإعادة التوازن في ميزان مدفوعاتها:
 - أ- ما هي العناصر التي تتضمنها الاحتياطات الرسمية للدول عموما؟
 - ب- ما هي الحالة التي يعاني منها ميزان مدفوعات الدولة الثانية؟
 - ج- كيف تُعيد هذه الدولة التوازن لميزان مدفوعات استخدامها احتياطاتها الرسمية؟

الاجابة عن الموضوع الثاني

العلامة		عناصر الاجابة
المجموع	مجزاة	
06		الجزء الأول: الجواب الأول: 1- تعريف المقايضة: هي أول شكل من أشكال المبادلة، وتعني مبادلة سلعة بسلعة أخرى أو خدمة بخدمة أخرى أو سلعة بخدمة دون استخدام النقود. 2- أشكال النقود: (مع الشرح) أ- النقود المعدنية: هي تلك النقود المسكوكة من المعدن كالذهب أو الفضة أو البرونز وهي نوعان: - نقود معدنية كاملة: وفيها تتعادل قيمتها القانونية مع قيمتها كمعدن. - نقود معدنية مساعدة: وفيها تتفوق قيمتها القانونية على قيمة المعدن الذي تحتويه. ب- النقود الورقية: هي نقود قانونية إلزامية يصدرها البنك المركزي (بنك الجزائر)، وتُلزم الدولة الأشخاص بقبولها للتداول. ت- النقود المصرفية (الخطية): هي نقود غير إلزامية يصدرها البنك التجاري، وهي عبارة عن أرصدة في حسابات المودعين في البنك، ويلتزم البنك بدفع مبلغ معين للمودع أو لأمره عند الطلب، وتستعمل الشيكات أو أوامر الدفع الأخرى في تداول هذه النقود. ث- النقود الالكترونية (الرقمية): هي عبارة عن أرصدة نقدية مسجلة على وسائط الكترونية (كالبطاقات الممغنطة..)، من خصائصها أنها تسمح بالتمويل عن بعد بواسطة شبكة الإنترنت، وتسمح كذلك بتحويل القيمة من شخص لآخر تسديدا لثمن المشتريات المختلفة، وللعمل بها يجب أن تتوفر ثلاثة أطراف يكون لهم نفس برنامج النقود الإلكترونية وهم: الزبون، البائع، والبنك الذي يتعامل الكترونيا عبر الإنترنت. الجواب الثاني: 1- الحالات التي تكون عليها مرونة الطلب السعرية: • إذا كانت مرونة الطلب السعرية أكبر من الواحد نقول أن الطلب كثير المرونة

06	0,5 × 4	• إذا كانت مرونة الطلب السعرية أقل من الواحد نقول أن الطلب قليل المرونة • إذا كانت مرونة الطلب السعرية مساوية للواحد نقول أن الطلب متكافئ المرونة • إذا كانت مرونة الطلب السعرية مساوية للصفر نقول أن الطلب عديم المرونة. 2- الحالات التي تكون عليها مرونة الطلب التقاطعية: • إذا كانت مرونة الطلب التقاطعية موجبة نقول عن السلعتين أنهما متبادلتين • إذا كانت مرونة الطلب التقاطعية سالبة نقول عن السلعتين أنهما متكاملتين • إذا كانت مرونة الطلب التقاطعية معدومة نقول عن السلعتين أنهما مستقلتين. الجزء الثاني: (السند) 1- الظاهرة الاقتصادية التي تشير إليها العبارة التي تحتها خط هي التضخم. - استخراج سببها الرئيسي: تضخم ناشئ عن إصدار النقود بكميات تفوق متطلبات الاقتصاد الوطني 2- الجهة المخوّل لها إصدار النقود الواردة في السند هي بنك الجزائر. - تعريف بنك الجزائر: هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يعد تاجرا في علاقته مع الغير، يحكمه التشريع التجاري، تمتلك الدولة رأسماله، مقره في مدينة الجزائر وله فروع في عدة مدن، لا يتعامل مع الأفراد ويهدف إلى خدمة الصالح الاقتصادي العام (لا يهدف إلى تحقيق الربح). 3- نوع السوق المشار إليه هو سوق السلع والخدمات. 4- تضمن السند أحد العناصر المحددة للسعر في السوق: - استخراج العنصر: الكمية المعروضة (العرض). - العوامل المؤثرة في هذا العرض: ✓ سعر السلعة المعنية ✓ أسعار السلع الأخرى المكملة والبديلة ✓ أسعار عوامل الإنتاج ✓ توقعات المنتجين.
08	1 1 0,5 1,5 0,5 0,5 0,25 × 4	الجزء الثالث: (الوضعية) (1) مبدأ السياسة التجارية الخارجية المتبعة من طرف كل دولة مع تبرير الإجابة: - الدولة الأولى: حرية التجارة (الغاء كافة القيود على عمليات استيراد السلع) - الدولة الثانية: الحماية (حضر استيراد أصناف معينة من السلع و رفع الرسوم الجمركية على سلع أخرى). (2) استخراج هدف كل دولة من اتباعها للمبدأ الذي اختارته: - الدولة الأولى: الحد من الاحتكار - الدولة الثانية: تقليل الواردات بهدف تخفيف العجز في ميزان المدفوعات. (3) المشكلة الاقتصادية الذي تشير إليها العبارتان المسطرتان هي: البطالة.

0,5	- تعريف البطالة: هي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وتعني "تعطل العمال عن العمل كليا أو جزئيا" - استنتاج نوعيها استنادا الى كل فئة من المؤسسات:
0,5	✓ الفئة الاولى من المؤسسات: بطالة فنية ✓ الفئة الثانية من المؤسسات: بطالة هيكلية.
0,5	(4)
0,25	- أ- العناصر التي تتضمنها الاحتياطات الرسمية للدول عموما هي: - ممتلكات الأجهزة النقدية المحلية من الذهب - الحيازة الرسمية من العملات الأجنبية لدى البلد - احتياطات البلد لدى صندوق النقد الدولي - حقوق السحب الخاصة.
×	
4	ب- الحالة التي يعاني منها ميزان مدفوعات الدولة الثانية هي حالة العجز.
0,5	ج- تُعيد هذه الدولة التوازن لميزان مدفوعاتها باستخدام احتياطاتها الرسمية عن طريق تخفيضها
0,5	بالخارج بمقدار قيمة العجز.